



قرار المجلس التنفيذي رقم (11) لسنة 2018م

بشأن

سياسات التحويل الرقمي لحكومة الشارقة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،
بعد الاطلاع على القانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية
وتعديلاته،
وقرار المجلس التنفيذي رقم (19) لسنة 2017م بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة العليا للتحويل الرقمي لحكومة
الشارقة،
وبناءً على عرض رئيس دائرة العلاقات الحكومية وموافقة المجلس التنفيذي،
ولما تقتضيه المصلحة العامة،
أصدرنا القرار الآتي:

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القرار يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقض سياق
النص بخلاف ذلك:

الإمارة:	إمارة الشارقة.
الجهات الحكومية:	الدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية المحلية بالإمارة وما في حكمها.
اللجنة:	اللجنة العليا للتحويل الرقمي لحكومة الشارقة.

المادة (2)

يهدف هذا القرار إلى تحقيق ما يلي:

- 1- ضمان مشاركة البيانات بشكل فعال بين الجهات الحكومية.
- 2- اعتماد خارطة جغرافية موحدة بين الجهات الحكومية.
- 3- توفير قاعدة مركزية مشتركة لاستخدام البيانات الحكومية وإعادة استخدامها وتبادلها.
- 4- زيادة كفاءة تقديم الخدمات الحكومية.



المادة (3)

تقوم اللجنة بوضع الآليات والاشتراطات اللازمة لتطبيق سياسات التحويل الرقمي الآتية:-

1- سياسة الخرائط الجغرافية " GIS Policy "

تعد البيانات الجغرافية المكانية "الجيومكانية" أداة رئيسية لتحسين جودة صنع واتخاذ القرار والإدارة الفعالة لأصول حكومة الإمارة وبيئاتها ومجتمعاتها، تهدف هذه السياسة الى خلق خارطة موحدة تشمل جميع البيانات الجيومكانية للجهات الحكومية والتي يتم تجميعها مركزياً بصورة دقيقة موثقة بشكل جيد، كما تعمل على تسهيل وتنسيق ودعم وتطوير بيئة جيومكانية مرنة من شأنها توفير آلية للوصول الى معلومات أفضل وتسهيل تبادل المعلومات وتزويد أصحاب القرار بمجموعة متكاملة من المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني.

2- سياسة واجهة البرمجيات " API Policy "

توحيد جميع الخدمات الحكومية وتقديمها للأفراد والقطاع الخاص والجهات الحكومية من خلال قناة موحدة في الإمارة عن طريق إتاحة تبادل المعلومات والبيانات بشكل آمن وموثوق عبر مختلف التطبيقات والنظم المستخدمة من قبل الجهات الحكومية، وتعزيز وتسريع ابتكار الخدمات الرقمية للجمهور من خلال استخدام البيانات المتاحة من التطبيقات والنظم.

3- سياسة مصدر البيانات " Data Source Policy "

تسهيل الوصول الى البيانات الحكومية في الجهات الحكومية وبناء نظام معلوماتي يستخدم البيانات المتاحة لإصدار التقارير وتزويد أصحاب القرار بالمعلومات الصحيحة والدقيقة دعماً للشفافية والتكامل في العمليات الحكومية.

المادة (4)

تلتزم الجهات الحكومية بتطبيق سياسات التحويل الرقمي وفق الآليات والاشتراطات المعتمدة من اللجنة.

المادة (5)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: 08 شعبان 1439 هـ

الموافق: 24 إبريل 2018 م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي
ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة